

الفعل الحزبي.. وسؤال الديمقراطية بالمغرب

هذه الدراسة منشورة بمجلة مسالك القانونية العدد 3-2005

لم يخطئ الفقيه الدستوري كلسن حينما ربط بشكل جدلي بين ضرورة وجود الأحزاب السياسية وإقرار الخيار الديمقراطي ؛ بحيث لا يمكن تصور أي مجتمع ديمقراطي إلا في ظل أحزاب فاعلة وفعالة.

إن هذه العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والأحزاب السياسية نجدها حاضرة بقوة في ذهنية الفقيه الدستوري كلسن حينما أشار قائلا: "إنه من الوهم أو النفاق القول بأن الديمقراطية يمكن أن توجد بدون الأحزاب؛ وذلك أنه مما لا يحتاج إلى بيان أن الفرد وهو منفرد لا يكون له أي نفوذ حقيقي في تكوين الإرادة العامة؛ فالديمقراطية هي ولاشك دولة الأحزاب"¹. نفس التوجه سيذهب فيه استروغورسكي في كتابه " الديمقراطية والأحزاب السياسية " الذي ربط فيه ربطا جدليا بين الأحزاب السياسية والديمقراطية على اعتبار أن الأحزاب جاءت نتيجة للأخذ بالنظام الديمقراطي، كما أنها تساهم في بناء أسس الديمقراطية"².

إن هذه العلاقة الجدلية تحضر بقوة بين الديمقراطية كمنظومة شمولية والفعل الحزبي بصرف النظر عن تباين المرجعيات الأيديولوجية واختلاف المنطلقات الفكرية ؛ فالعلاقة بين الاثنين لا يحكمها فقط الطابع الجدلي بل التفاعل الحتمي.

في ضوء هذا التصور تعتبر معالجة مسألة الإصلاح الحزبي بالمغرب المرآة أساسيا لمقاربة سؤال أعمق وأشمل ألا وهو سؤال الديمقراطية ؛ فالتساؤل عن الإصلاح الحزبي هو في واقع الأمر تساؤل في جوهر وبنية النظام الدستوري السياسي المغربي بكل ما يحمل هذا النظام من تعقيدات سوسيولوجية وسياسية؛ بحيث لا يمكن قراءة مواطن الخلل في الفعل الحزبي إلا من خلال استقراء الأساس الاستراتيجي المؤسس لهذا السلوك.

إن هذه التوطئة تطرح معها جملة من التساؤلات المركزية يأتي في مقدمتها : ماهي طبيعة الأدوار التي يمكن أن تلعبها الأحزاب السياسية المغربية بغية بلورة انتقال ديمقراطي هادف وسلس ؟

وبعيدا عن هذا السؤال المركزي تبرز أسئلة نوعية من قبيل :

¹ راجع شمران حمادي " الأحزاب السياسية والنظم الحزبية " مطبعة الارشاد- الطبعة الثانية -بغداد1975 -ص22 .

² V.M.Ostrogorski"La démocratie et les partis politiques"Edition du Seuil-1979-p16.

هل يمكن مقارنة الفعل الحزبي بالمغرب الراهن بمعزل عن معالجة بنية وجوهر النظام الدستوري السياسي المغربي؛ وكيف يمكن تفسير الاختلالات التي يعج بها الحقل الحزبي بالمغرب بمعنى أدق :

هل أزمة الأحزاب السياسية أزمة بنيوية أم أزمة تنظيمية؟ أم تتجاوزها إلى ضرورة البحث في بنية النظام السياسي المغربي؟ وهل بالإطار القانوني وحده يمكن حل المعادلة الحزبية الشائكة أم ينبغي تجاوزها إلى مقارنة شمولية تجمع بين ضرورة تحيين المنظومة القانونية للأحزاب السياسية والابتعاد عن صبغة الضبابية المهيمنة على بيت الحزبي المغربي بمختلف أطيافه السياسية؟

وبعيدا عن هذه الأسئلة المركزية تتراءى في الأفق السياسي المغربي العديد من الأسئلة النوعية يأتي في مقدمتها: ما الجديد الذي تضمنته مسودة مشروع إصلاح الأحزاب السياسية وفي أي سياق تاريخي وسياسي برزت هذه المسودة ؟
تقتضي المعالجة العلمية الدقيقة الوقوف عند طبيعة الاختلالات التي تعترى المشهد الحزبي (المحور الأول) قبل البحث في كيفية مساهمة الإصلاح الحزبي في بلورة انتقال ديمقراطي فعلي (المحور الثاني)

المحور الأول:

أزمة التنظيم الحزبي بالمغرب الراهن بين المعطى الذاتي والمعطى البنيوي

لا يمكن الحديث عن أحزاب سياسية فاعلة وفعالة إلا إذا كانت تجعل من الديمقراطية منهجية لا محيد عنها؛ فالحزب يرتكز بالضرورة على ترسيخ الديمقراطية³.
فما هو واقع الفعل الحزبي بالمغرب الراهن؟

تتخذ الأزمة الحزبية بالمغرب ثلاثة أبعاد أساسية يتمحور أولها حول سيادة منطق الاستنقاع الحزبي ؛ وثانيها في تفشي معالم الضبابية في التسيير والتدبير وثالثها في استفحال آفة التماثل الأيديولوجي .

أولا : منطق الاستنقاع السياسي

أصبحت لغة الجمود هي الأسلوب الطاغي على الفعل الحزبي بالمغرب؛ إذ يبدو الحراك السياسي معادلة صعبة داخل الأحزاب السياسية المغربية بكل أطيافها السياسية؛ بحيث تم تكريس

³ أنظر مورييس دوفيرجيه "الأحزاب السياسية" ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد- مطبعة دار النهار العربية- الطبعة الثانية- بيروت 1977 ص 184 .

صفة النوادي السياسية المغلقة على هذه التنظيمات؛ فعقدة المناضل أو الزعيم أمست لا تتحل إلا بوفاته أو انشقاقه عن الحزب الأم.

فكيف يمكن تفسير هذا السلوك السياسي ؟

يأتي هذا السلوك السياسي كنتيجة لسيادة اللاديمقراطية داخل الأحزاب السياسية؛ فنظرا لكونها تستند على نخبة تقليدية متجاوزة تاريخيا وإيديولوجيا وعقيمة فكريا إلى جانبها افتقارها للديمقراطية الداخلية المرتكزة على وجود تماهي قوي بين الحزب وزعيمه بحيث لا يعرف معها المغاربة الحزب إلا باقترانه باسم الزعيم الأمر الذي يتعارض مع الطابع المؤسسي للحزب السياسي⁴؛ فلو قمنا بمقارنة بسيطة بين مواطنين أحدهما يلج باب أحد الأحزاب السياسية وآخر يلج باب أحد التنظيمات الإسلامية الشرعية فإن هذا الأخير سيتمكن في ظرف لا يتجاوز 10 سنوات من الانتقال من صفة عضو " إلى صفة قيادي " بينما يظل الشخص طيلة حياته مسجونا في صفة عضو⁵؛ فغياب الحراك السياسي يفسر جانبا هاما من معادلة عزوف المواطنين بشكل عام والشباب بشكل خاص عن العمل الحزبي .

إن هذه الوضعية أمست تترجم مع كل موعد انتخابي؛ فكلما كنا مع استحقاق انتخابي إلا ويلج الحقل السياسي أحزاب جديدة لكن مع تراجع ملحوظ في حجم المشاركة السياسية بشكل أمسي يهدد المجتمع بالانتقال من المشاركة السياسية الاعتيادية إلى المشاركة السياسية غير الاعتيادية الأمر الذي دفع السلطة السياسية إلى إرسال إشارات قوية لكل الأطراف الحزبية لمواجهة هذا العزوف الممنهج للمواطن عن الحياة السياسية بشكل عام والممارسة الحزبية بشكل خاص؛ فأقوى حزب سياسي حصل فقط على 10% من مجموع الناخبين في الانتخابات التشريعية .

والملاحظ أن نسبة المشاركة السياسية مازالت تسجل تراجعا ملحوظا بالرغم من الحملات التحسيسية التي أقدمت عليها وزارة الداخلية في الاستحقاقات الأخيرة ؛ ففي الانتخابات الجزئية الأخيرة تبين بأن بعض المرشحين نجحوا بنسبة لا تتجاوز 6% من مجموع الناخبين بيد أن هذه الإشارات القوية لم تستطع الأحزاب السياسية التقاطها بشكل جيد إذ كشفت الصيغة الانتهازية للانتخابات التشريعية عن مخالفة هذا التوجه من خلال تقويت وكلاء اللوائح الانتخابية إلى قيادي الأحزاب السياسية وإسناد نفس اللوائح النسوية لعائلات وأقارب الكثير من هؤلاء " القادة " الوزارية واستمر نظام توزيع الغنائم على الأقارب عقب تشكيل الحكومة بإسناد مناصب الدواوين بعيدا عن معايير الكفاءة والانتماء الحزبي الأمر الذي قاد أعلى سلطة في

⁴ راجع مقالنا " بجريدة الصباح

⁵ راجع نص حوارنا مع جريدة صفحات المغربية- العدد6 بتاريخ 1999/11/2

البلاد إلى أن تشهر في نهاية المطاف ورقة الإصلاح الحزبي عبر إصدار مسودة مشروع قانون لإصلاح الأحزاب السياسية.

إن الذي لم تنتبه إليه جيدا الأحزاب السياسية هو التغيير الذي حصل في منطق العرض والطلب؛ فالرهانات التي كانت مطروحة مع بداية مرحلة الاستقلال تغيرت مع بداية العهد الجديد؛ بالرغم من الصمود النسبي لمقولات " اليسار مقابل القصر " الحركة الوطنية مقابل الملكية؛ الأحزاب الديمقراطية مقابل أحزاب الإدارة لكن هذه الصمود أمسى متوقفا بشكل كبير على ضرورة ما هو بمقدور هذه الأحزاب أن تقدمه من خدمات مقابل حصولها على الامتيازات السياسية؛ فشرعية الأحزاب السياسية في عالمنا المعاصر أمست تستمد بالأساس من كونها قوة اقتراحية قادرة على مد النظام السياسي بنخب جديدة ومجددة؛ مثلما يبرز حضورها في درجة تعيبتها للمواطنين والدفاع عن قضاياهم.

إن أحزابا عاجزة عن التشبيب؛ وعن تحرير الكفاءات وعن التفكير الجدي في قضايا مجتمعها وعن تدبير الحلول الواقعية ببرامج مضبوطة زمنيا تبدو من الصعب أن تستمر في الحقل السياسي المغربي لذلك برزت فكرة خلق أحزاب جديدة في محاولة لتعويض هذا العجز

ثانيا: أزمة تدبير وتسيير الأحزاب السياسية

طرحنا مسألة الشفافية المالية للأحزاب السياسية المغربية مع بداية عقد التسعينات بعدما ارتفعت أصوات بعض مناضلي الأحزاب تطالب بضرورة كشف عملية الحسابات المالية والتي أفضت إلى إعلان انشقاق بعض التيارات احتجاجا على سيادة الغموض في هذه المسألة. يسود فراغ قانوني واضح المعالم بالمغرب؛ فجل الدول الديمقراطية أقرت قانونا ينظم مسألة التمويل الحزبي؛ ففرنسا وضعت لهذا الغرض قانون 1988 ليتكرس بواسطة قانون 1990؛ نفس الأمر سارت عليه الولايات المتحدة الأمريكية

فكيف تمول الأحزاب السياسية بالمغرب؟

باستثناء قلة قليلة من الأحزاب السياسية التي تكشف عن عملياتها المالية فإن السواد الأعظم من هذه الأحزاب ترفض خيار الشفافية؛ فإلى جانب مواردها الذاتية المتمثلة في واجبات انخراط مناضليها -على قلتهم- ومساهمات نوابها والوزراء المنتميين إليها إلى جانب مردودية العقارات والمؤسسات التابعة لها التي تتسم بنوع من التكتف فإن المورد الأساسي يبقى هو دعم الدولة فيما يظل الغائب الأكبر عن الكشف هو الدعم المالي الخارجي بالرغم من منعه قانونيا وفقا لظهير الحريات العامة لسنة 1985

جانب يوضح كيفية تمويل الأحزاب السياسية المغربية(*)

الحزب السياسي	دعم الدولة	مساهمة النواب	مساهمة الوزراء
الاتحاد الاشتراكي	1.500.000 درهم سنوي	2500 (50x) درهم شهري	
حزب الاستقلال	1.440.000 درهم سنويا		
الاتحاد الدستوري	480.000 درهم سنوي		
التجمع الوطني للأحرار	1.230.000 درهم سنوي		
التقدم والاشتراكية	440.000 درهم سنوي		
الحركة الشعبية	810.000 درهم سنوي		
حزب العدالة والتنمية	126.000 درهم سنوي		
رابطة الحريات	120.000 درهم سنويا		
الاتحاد الديمقراطي	300.000 درهم سنوي		
الحزب المغربي الليبرالي	90.000 درهم سنوي		
اليسار الاشتراكي الموحد	60.000 درهم سنوي		
جبهة القوى الديمقراطية	360.000 درهم سنويا		

ثالثا: استفحال آفة التماثل الإيديولوجي .

إننا أمام تماثل إيديولوجي فعلى هامش الاستحقاقات الأخير فكان حاضرا هناك برنامج حزبي واحد موزع على 16 حزبا في غياب مرجعيات إيديولوجية متباينة بين الأحزاب السياسية⁶

المحور الثاني :

بالوقوف على بعض القراءات التي انبرت إلى استنتاج المحيط السياسي المغربي يلاحظ أن اشكالية الخصوصية ظلت وازنة سواء من حيث طبيعة المقاربات أو على مستوى التعامل مع الوقائع انطلاقا من هاجس فهم استمرار النظام السياسي المغربي بمنطق الاستحضار المؤسسي للموروث السياسي مع توظيف أشكال التحديث في إطار مجال الملكية الدستورية كمعادلة تلازمية لا تخلو من أزمة بنيوية بين التغيير والاستمرارية؛ إذ أن طرح الخصوصية لا يجد سنده فقط في مقومات مجتمعية محضة بل كذلك على مستوى خطاب الملكية حول نفسها أو تفاعلها مع باقي الفاعلين الحقل السياسي في المغرب⁷.

والواقع أن طبيعة العلاقة بين المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية لم تخرج عن إطار هذه الخصوصية السياسية على اعتبار أن كلا المؤسسات منبثقتين من الواقع السياسي

* المصدر : جريدة مصادر المغربية 26 دجنبر 2003-ص4

⁶ راجع مداخلتنا: على هامش ندوة الإصلاح الحزبي والانتقال الديمقراطي في المغرب الراهن " نص المداخلة وارد بجريدة

الأخبار المغربية العدد 30 بتاريخ 29 أبريل 2004-

⁷ يونس برادة، وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة

المغربي؛ بيد أن مسار هذه العلاقة عرف جملة من التعرجات والالتواءات تبعا لظروف وملابسات كل مرحلة على حدى؛ فمع بداية المغرب المستقل قاد الصراع السياسي بين المؤسسة الملكية والأحزاب المنحدرة عن الحركة الوطنية إلى إدخال الجمعية التأسيسية* المنتخبة إلى متحف القانون الدستوري المغربي مع إقبار الكتلة الوطنية في السبعينات لتسمي مطالب الكتلة الديمقراطية لعقد التسعينات تتأرجح بين الدعوة لملكية رئاسية مع إقحام جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية كتوسيع صلاحيات الحكومة وتمكين البرلمان من آليات جديدة لمراقبة العمل الحكومي.

وإذا كانت جل هذه المطالب قد تمت الاستجابة إليها من قبل المؤسسة الملكية عبر مقتضيات دستورية جاءت بها المراجعة الدستورية لصيف 1992 والدستور المعدل لسنة 1996 فإن الغائب الأكبر عن هذه الإصلاحات كان هو الإصلاح الحزبي.

إن الديمقراطية لا يمكن أن تستمر طويلا إلا إذا عمل مواطنوها على خلق ثقافة سياسية مساندة؛ بل في الواقع ثقافة عامة مساندة لهذه الأفكار والممارسات؛ فالعلاقة بين نظام الحكومة الديمقراطية والثقافة الديمقراطية التي تساندها علاقة معقدة⁸

لقد أدركت الدول الديمقراطية بأن التأطير القانوني للعمل الحزبي يأتي نتيجة لمجموعة من العوامل الأساسية؛ فالولايات المتحدة أرجأت هذا التأطير إلى ضرورة مأسسة دور الأحزاب في النظام السياسي الأمريكي؛ إذ بادرت منذ سنة 1920 على سن قانون ينظم الحياة الحزبية⁹ لقد مثل منتصف الثمانينات بالنسبة لحركة التقدمية عموما ظرف تراجع بين تجسد في عدم التعامل مع اللحظة السياسية الملائمة بمنطق الاقتناص وضعف مبادراتها وبداية ظهور نوع من علاقات الجفاء مع الشارع واعتماد خطابات سياسية تتوجه إلى الدولة في شكل نصائح وملفات وتحليلات أكثر مما تتوجه إلى المجتمع بشعارات وتعبئة وبرامج نضالية؛ فسيطر الانشغال بوقائع المجتمع السياسي ورموزه وكاد ذلك يؤدي إلى تكريس نوع من وظيفة الوساطة لدى الأحزاب الديمقراطية وتهجنت استراتيجية النضال الديمقراطي وأصبحت مساحة الحياة فيها محدودة في منطقة الانتخابات وترادف ذلك مع ظهور نوع من الغموض في التعامل مع قضية حقوق الإنسان كطرح قضية انتماء المعتقلين السياسيين، وازدهرت تعابير واصطلاحات سياسية جديدة ذات طابع " توافقي" تهدف إلى التحضير

*

⁸ ROBERT DAHL - ON DEMOCRACY-YALE UNIVERSITY-1999-P51

⁹ JEAN-PIERRE LASSALE- LES PARTIS POLITIQUES AUX ETATS UNIS-EDI-QUE SAIS JE-

النفسي لقبول تسويات غير واضحة الأسس ستظهر تطورات الأحداث في التسعينات حدودها وهشاشتها"¹⁰

لقد اتخذ الخطاب الملكي من مسألة الاصلاح الحزبي بعدين أساسيين أولهما ضرورة ديمقراطية الأحزاب السياسية وثانيهما وضع حد لنظام التشرذم الحزبي الذي يتعارض مع تشكيل حكومة خالصة.

البعد الأول : بدا هذا التوجه حاضرا بقوة في ذهنية المغفور له الحسن الثاني منذ بداية عقد التسعينات؛ فمن أجل تدشين مسلسل التناوب دعا جلالته إلى ضرورة اعتماد نظام القطبية الثنائية معتبرا وجود الكتلة الديمقراطية والوفاق الوطني كأساس مركزي لتحقيق هذا الهدف

¹⁰ محمد الساسي " تفاصيل سياسية " منشورات شراع -العدد 23 -فاتح يناير 1998-ص98-99.